الفهرس العام

إهداء ٧
شكر وعرفان ٩
مُستخلص البحث..... ١٠
مُقدمة ١٣
أسباب اختيار الموضوع ١٥
الدراسات السابقة..... ١٦
منهج الدراسة..... ١٧
الصُّعوبات ٢١
خطة البحث ٢٢
التماس واعتذار ٢٩
الفصل الأول: مفهوم جرائم الأموال العامة في الشريعة والقانون..... ٣١
المبحث الأول: تعريف الجريمة، والفرق بين الجريمة والجناية ٣٢
المطلب الأول: تعريف الجريمة ٣٣
أولاً: تعريف الجريمة لغةً ٣٣
ثانياً: تعريف الجريمة اصطلاحاً..... ٣٤
ثالثاً: أقسام الجريمة في القانون العراقي ٣٥
رابعاً: الفرق بين السجن والحبس في القانون العراقي..... ٣٦
المطلب الثاني: الفرق بين الجريمة والجناية ٣٨
أولاً: تعريف الجناية لغة..... ٣٨
ثانياً: تعريف الجناية اصطلاحاً..... ٣٨
ثالثاً: الفرق بين الجناية والجريمة ٣٩
المبحث الثاني: تعريف الأموال، والفرق بين الأموال والأملاك والأشياء ٤٠

Scanned by CamScanner

المطلب الأول: تعريف الأموال ٤١
أولاً: تعريف الأموال لغة ٤١
ثانياً: تعريف الأموال اصطلاحاً ٤١
ثالثاً: المرجع في تحديد المال ٤٧
المطلب الثاني: الأموال والأملاك ٤٨
أولاً: تعريف الأملاك لغةً ٤٨
ثانياً: تعريف الأملاك اصطلاحاً ٤٨
ثالثاً: الفرق بين الأموال والأملاك ٥٠
المطلب الثالث: الأموال والأشياء ٥١
أولاً: تعريف الشيء لُغةً ٥١
ثانياً: تعريف الشيء اصطلاحاً ٥١
ثالثاً: الفرق بين الأموال والأشياء ٥٢
المطلب الرابع: أقسام الأموال ٥٣
أولاً: المال المتَقَوِّم ٥٣
ثانياً: المال غير المتَقَوِّم ٥٥
أولاً: العقار ٥٦
ثانياً: المنقول ٥٧
المبحث الثالث: المال في الإسلام ٥٩
المطلب الأول: أهمية المال في الإسلام ٦٠
أولاً: أنه عون على طاعة الله تعالى، والإحسان إلى خلقه ٦٢
ثانياً: أنه عِزَّة للنفس، واستغناء عن الناس ٦٤
ثالثاً: أنه وسيلة للتمكين، وعُدَّة لمواجهة الأعداء ٦٦
رابعاً: أنه وسيلة لعمارة الأرض، وحرية الشعوب وازدهارها ٦٧
المطلب الثاني: خصائص المال في الإسلام ٦٨

Scanned by CamScanner

المطلب الثالث: المنهج الإسلامي في التصرف بالمال..... ٧٠
المبحث الرابع: مفهوم الأموال العامة، ومعيار التفريق بينها وبين الأموال الخاصة ٧٣
المطلب الأول: تعريف الأموال العامة..... ٧٤
أولاً: تعريف المال الخاص ٧٤
ثانياً: تعريف المال العام..... ٧٤
المطلب الثاني: مشروعية الأموال العامة ٧٧
المطلب الثالث: أنواع الأموال العامة..... ٨٠
أولاً: أموال عامة مملوكة للدولة..... ٨٠
ثانياً: أموال عامة مخصصة لمصالح مجموع أفراد الأمة..... ٨١
ثالثاً: الملكية العامة الدولية ٨٣
المطلب الرابع: معيار التفريق بين الأموال العامة والخاصة ٨٥
المبحث الخامس: إيرادات الأموال العامة في النظام الإسلامي، والنظام الوضعي..... ٨٧
المطلب الأول: مفهوم بيت المال (الخزانة العامة للدولة)..... ٨٨
أولاً: تعريف بيت المال..... ٨٨
ثانياً: أقسام بيت المال ٨٨
ثالثاً: ديوان بيت المال ٩٠
رابعاً: تاريخ بيت المال ٩٠
المطلب الثاني: موارد الدولة في النظام الإسلامي ٩٣
أولاً: الزكاة ٩٥
ثانياً: الغنائم..... ١٠١
ثالثاً: الفَيْء..... ١٠٤
رابعاً: الجزية..... ١٠٧
خامساً: الخراج..... ١١١
سادساً: العُشُور..... ١١٥

Scanned by CamScanner

المطلب الثالث: موارد الدولة في النظام الوضعي ١١٩
الموارد الدورية (الدائمة): ١٢٠
الموارد غير الدورية (المؤقتة): ١٢٥
المطلب الرابع: هل تُعدُّ المعادن المكتشفة من موارد الأموال العامة؟ ١٣٠
أولاً: تعريف المعادن لغة ١٣٠
ثانياً: تعريف المعادن اصطلاحاً ١٣٠
ثالثاً: المعادن المستخرجة من أراض تابعة للملكية العامة: ١٣١
رابعاً: المعادن المستخرجة من أراض تابعة للملكية الفردية ١٣١
خامساً: النتائج التي تمخضت عن دراسة المسألة ١٣٥
سادساً: ملكية المعادن في القانون المدني ١٣٥
المبحث السادس: مفهوم الشريعة والقانون ١٣٧
المطلب الأول: تعريف الشريعة لغة واصطلاحاً ١٣٨
أولاً: تعريف الشريعة لغة ١٣٨
ثانياً: تعريف الشريعة اصطلاحاً: ١٣٨
المطلب الثاني: تعريف القانون لغة واصطلاحاً ١٤٠
أولاً: تعريف القانون لغة ١٤٠
ثانياً: القانون اصطلاحاً ١٤٠
المطلب الثالث: فروع القانون ١٤٢
القانون العام ١٤٢
القانون الخاص ١٤٢

الفصل الثاني: جرائم تقع على الأموال العامة ١٤٧
المبحث الأول: جريمة النَّهب ١٤٧
المطلب الأول: تعريف النَّهب لغةً واصطلاحاً ١٤٨

Scanned by CamScanner

أولاً: تعريف النَّهب لغةً..... ١٤٨
ثانياً: تعريف النَّهب اصطلاحاً ١٤٨
المطلب الثاني: الفرق بين المنْتَهِب والمحارِب ١٥٠
أولاً: تعريف المحارب لغة واصطلاحاً..... ١٥٠
ثانياً: الأصل في الحرابة ١٥٠
ثالثاً: مقارنة بين المنتهب والمحارب..... ١٥١
المطلب الثالث: حكم نهب المال ١٥٣
المطلب الرابع: عقوبة المنتهب في الفقه الإسلامي ١٥٨
أولاً: عقوبة المنتهب في الفقه الإسلامي ١٥٨
ثانياً: الحكمة من عدم القطع في النَّهب ١٥٩
المطلب الخامس: عقوبة المنتهب في القانون العراقي..... ١٦١
أولاً: نصوص المواد المتعلقة بجريمة النهب في القانون العراقي ١٦١
ثانياً: دراسة المواد المتعلقة بعقوبة جريمة النهب..... ١٦٢
ثالثاً: مقارنة بين الشريعة والقانون في عقوبة المنتهب..... ١٦٣
المبحث الثاني: جريمة السرقة..... ١٦٤
المطلب الأول: تعريف السَّرقة لغةً واصطلاحاً..... ١٦٥
أولاً: تعريف السَّرقة لُغةً..... ١٦٥
ثانياً: تعريف السرقة اصطلاحاً ١٦٥
ثالثاً: أركان جريمة السرقة في القانون..... ١٦٨
المطلب الثاني: الفرق بين السرقة والنَّهب..... ١٦٩
المطلب الثالث: حكم السرقة في الفقه الإسلامي ١٧٠
المطلب الرابع عقوبة السرقة في الفقه الإسلامي ١٧٢
أولاً: مشروعية القطع..... ١٧٢
ثانياً: كيفية القطع ومحله..... ١٧٣

Scanned by CamScanner

ثالثاً: إذا تكررت منه السرقة بعد القطع ١٧٤
المطلب الخامس: شروط إقامة حد السرقة في الفقه الإسلامي ١٧٦
أولاً: الشروط التي يجب توافرها في السارق ١٧٦
ثانياً: الشروط التي يجب توافرها في المسروق ١٨١
ثالثاً: الشروط التي يجب توافرها في المسروق منه..... ١٨٥
المطلب السادس: عقوبة السرقة في القانون العراقي ١٨٦
أولاً: نصوص المواد المتعلقة بجريمة السرقة في قانون العقوبات..... ١٨٦
ثانياً: دراسة المواد المتعلقة بجريمة السرقة ١٨٩
ثالثاً: الظروف المشددة لجريمة السرقة في القانون العراقي..... ١٩١
المطلب السابع: شروط تطبيق عقوبة السرقة في القانون العراقي ١٩٤
أولاً: أن يكون المسروق مالاً ١٩٥
ثانياً: أن يكون المسروق منقولاً ١٩٥
ثالثاً: أن يكون مملوكاً لغير الجاني..... ١٩٦
رابعاً: أن يكون المبلغ المسروق أكثر من دينارين لعقوبة الحبس، وأكثر من خمسة آلاف دينار لعقوبة القطع..... ١٩٦
المطلب الثامن: مقارنة بين الشريعة والقانون في عقوبة السرقة..... ١٩٨
أولاً: في عقوبة القطع ١٩٨
ثانياً: في الشروط التي يجب توافرها في السرقة..... ١٩٩
المبحث الثالث: مظاهر النهب والسرقة من المال العام. ٢٠٢
المطلب الأول: السرقة من بيت المال (الخزينة العامة) ٢٠٣
المطلب الثاني: السرقة من الوقف العام..... ٢٠٨
المطلب الثالث: الغلول من الغنائم ٢٠٩
أولاً: تعريف الغُلُول لغة واصطلاحاً ٢٠٩
ثانياً: حكم الغُلُول..... ٢٠٩

ثالثاً: عقوبة الغال..... ٢١١
المطلب الرابع: السرقة من الخدمات العامة ٢١٤
أولاً: مفهوم سرقة التيار الكهربائي ٢١٤
ثانياً: حرمة الاعتداء على الخدمات العامة (الكهرباء والماء) في الفقه الإسلامي. ٢١٥
ثالثاً: عقوبة الاعتداء على الخدمات العامة (الكهرباء والماء) في القانون العراقي. ٢١٦
المبحث الرابع: جريمة الاعتداء على الممتلكات الحضارية ٢١٩
المطلب الأول: تعريف الممتلكات الحضارية ٢٢٠
المطلب الثاني: أهمية الممتلكات الحضارية..... ٢٢١
المطلب الثالث: الممتلكات الحضارية جزء من الأموال العامة ٢٢٢
المطلب الرابع: نظرة الإسلام إلى الآثار ٢٢٣
أولاً: تعريف الآثار ٢٢٣
ثانياً: حكم الآثار في الإسلام ٢٢٤
المطلب الخامس: الممتلكات الحضارية في القانون العراقي ٢٢٨
المطلب السادس: واجبات الاحتلال تجاه الممتلكات الحضارية للشعوب المحتلة . ٢٣١
المبحث الخامس: جريمة التهرُّب من الالتزامات المالية ٢٣٣
المطلب الأول: مفهوم التهرب، وأهم الالتزامات المالية في النظام الإسلامي ٢٣٤
أولاً: مفهوم التهرُّب ٢٣٤
ثانياً: نشأة ظاهرة التهرُّب ٢٣٤
ثالثاً: أهم الالتزامات المالية في النظام الإسلامي..... ٢٣٥
المطلب الثاني: التهرب من الزكاة، وحكمه في الفقه الإسلامي..... ٢٣٦
أولاً: أنواع المال المزكَّاة..... ٢٣٦
ثانياً: عقوبة المتهرِّب من أداء الزكاة..... ٢٣٨
ثالثاً: ضمانات عدم التهرب من دفع الزكاة في الإسلام ٢٤٠
رابعاً: حكم التحايل للتهرُّب من أداء الزكاة ٢٤٢

Scanned by CamScanner

المطلب الثالث: التهرب من الضرائب الإسلامية، وحكمه في الفقه الإسلامي ٢٤٥
أولاً: حكم فرض الضرائب في الفقه الإسلامي..... ٢٤٥
ثانياً: شروط فرض الضرائب ٢٤٨
ثالثاً: التهرب من الضرائب في الفقه الإسلامي إذا كانت الدولة مسلمة..... ٢٥٠
رابعاً: التهرب من الضرائب في الفقه الإسلامي إذا كانت الدولة كافرة ٢٥٢
خامساً: طرق مكافحة التهرب من الضرائب في النظام الإسلامي ٢٥٣
المطلب الرابع: الالتزامات المالية في النظام الوضعي، وعقوبة المتهرب منها في الشريعة والقانون ٢٥٦
أولاً: تعريف مصطلح التهرب في النظام الوضعي ٢٥٦
ثانياً: أشكال التهرب الضريبي..... ٢٥٧
ثالثاً: أسباب التهرب ٢٥٧
رابعاً: صور التهرب الضريبي ٢٥٩
خامساً: طرق مكافحة التهرب من الضرائب في النظام الوضعي..... ٢٦٠
سادساً: عقوبة التهرب من دفع الضرائب في القانون العراقي..... ٢٦٢
سابعاً: مقارنة بين الشريعة والقانون في عقوبة المتهرب..... ٢٦٦
الفصل الثالث: جرائم تقع على الوظيفة العامة ٢٦٩
المبحث الأول: تمهيدي ٢٧٠
المطلب الأول: تعريف الموظف العام..... ٢٧١
المطلب الثاني: الموظف العام في القانون العراقي..... ٢٧٣
أولاً: تعريف الموظف العام في القانون العراقي..... ٢٧٣
ثانياً: شروط الموظف العام ٢٧٤
ثالثاً: واجبات الموظف العام في القانون العراقي..... ٢٧٥
رابعاً: محظورات الموظف العام في القانون العراقي..... ٢٧٧
المطلب الثالث: الفرق بين جرائم الأموال العامة، وجرائم الوظيفة العامة ٢٧٩

Scanned by CamScanner

المطلب الرابع: الفساد الإداري والمالي ٢٨٠
أولاً: الفَسَادُ لغة ٢٨٠
ثانياً: الفساد اصطلاحاً ٢٨٠
ثالثاً: خطورة الفساد المالي والإداري ٢٨١
رابعاً: أهم أسباب تفشي الفساد الإداري والمالي في العراق ٢٨١
المبحث الثاني: جريمة الرشوة ٢٨٤
المطلب الأول: تعريف الرشوة لغة واصطلاحاً ٢٨٥
أولاً: تعريف الرشوة لغة ٢٨٥
ثانياً: تعريف الرشوة اصطلاحاً ٢٨٦
أولاً: الركن القانوني ٢٨٩
ثانياً: صفة الجاني ٢٩٠
ثالثاً: الركن المادي (السلوك الإجرامي): ٢٩٠
المطلب الثاني: حكم الرشوة في الفقه الإسلامي ٢٩١
المطلب الثالث: الحكمة من تحريم الرشوة ٢٩٧
المطلب الرابع: أنواع الرشوة ٢٩٩
أولاً: الرشوة لإبطال حق أو إحقاق باطل ٢٩٩
ثانياً: الرشوة لإحقاق حق أو إبطال باطل ٢٩٩
ثالثاً: الرشوة للحصول على وظيفة أو عمل ٣٠٠
المطلب الخامس: عقوبة الرشوة في الفقه الإسلامي ٣٠٣
أولاً: العقوبة المالية ٣٠٣
ثانياً: العقوبة بالعزل من الوظيفة ٣٠٤
ثالثاً: العقوبة بالحبس ٣٠٥
المطلب السادس: عقوبة الرشوة في القانون العراقي ٣٠٨
أولاً: هل جميع أطراف جريمة الرشوة شركاء؟ ٣٠٨

Scanned by CamScanner

ثانياً: نصوص المواد المتعلقة بجريمة الرشوة في القانون العراقي..... ٣١٠
ثالثاً: دراسة المواد المتعلقة بعقوبة جريمة الرشوة ٣١٢
المطلب السابع: مقارنة بين الشريعة والقانون في عقوبة الرشوة ٣١٧
المبحث الثالث: جريمة الاختلاس ٣١٩
المطلب الأول: تعريف الاختلاس لغة واصطلاحاً ٣٢٠
أولاً: تعريف الاختلاس لغة ٣٢٠
ثانياً: تعريف الاختلاس في الاصطلاح الشرعي ٣٢٠
ثالثاً: أركان جريمة الاختلاس في الفقه الإسلامي ٣٢١
رابعاً: مفهوم الاختلاس في القانون ٣٢٢
خامساً: أركان جريمة الاختلاس في القانون ٣٢٣
المطلب الثاني: الفرق بين الاختلاس والنهب والسرقة ٣٢٦
أولاً: الفرق بين الاختلاس والنَّهب ٣٢٦
ثانياً: الفرق بين الاختلاس والسرقة ٣٢٦
المطلب الثالث: حكم الاختلاس في الشريعة الإسلامية..... ٣٢٨
المطلب الرابع: الحكمة من تحريم الاختلاس..... ٣٣٠
المطلب الخامس: عقوبة الاختلاس في الشريعة الإسلامية..... ٣٣١
المطلب السادس: عقوبة الاختلاس في القانون العراقي ٣٣٥
أولاً: نصوص المواد المتعلقة بجريمة الاختلاس في القانون العراقي..... ٣٣٥
ثانياً: دراسة المواد المتعلقة بجريمة الاختلاس ٣٣٧
المطلب السابع: مقارنة بين الشريعة والقانون في عقوبة الاختلاس ٣٤٢
المبحث الرابع: جريمة الاستيلاء ٣٤٣
المطلب الأول: تعريف الاستيلاء لغة واصطلاحاً ٣٤٤
أولاً: تعريف الاستيلاء لغة..... ٣٤٤
ثانياً: تعريف الاستيلاء اصطلاحاً ٣٤٤

Scanned by CamScanner

المطلب الثاني: أركان جريمة الاستيلاء في القانون العراقي ٣٤٦
المطلب الثالث: حكم الاستيلاء في الفقه الإسلامي ٣٤٨
المطلب الرابع: عقوبة الاستيلاء في الفقه الإسلامي..... ٣٥٠
المطلب الخامس: عقوبة الاستيلاء في القانون العراقي ٣٥١
أولاً: نصوص المواد المتعلقة بجريمة الاستيلاء في قانون العقوبات ٣٥١
ثانياً: دراسة المواد المتعلقة بجريمة الاستيلاء..... ٣٥٢
المطلب السادس: جريمة تسهيل الاستيلاء..... ٣٥٥
المطلب السابع: الفرق بين الاستيلاء والاختلاس..... ٣٥٧
المطلب الثامن: مقارنة بين الشريعة والقانون في عقوبة الاستيلاء ٣٥٨
الفصل الرابع: أحكام الأموال العامة، ومنهج حمايتها..... ٣٥٩
المبحث الأول: تصرُّفُ ولي الأمر في المال العام ٣٦٠
المطلب الأول: من هو مالك المال العام؟ ٣٦١
أولاً: ملكية المال العام في الفقه الإسلامي..... ٣٦١
ثانياً: ملكية المال العام في القانون الإداري ٣٦٤
المطلب الثاني: وظيفة ولي الأمر في المال العام ٣٦٨
المطلب الثالث: ضوابط تصرُّف ولي الأمر في المال العام ٣٧٣
أولاً: أن يراعي المصلحة في الإنفاق العام..... ٣٧٣
ثانياً: أن يكون عادلاً في الإنفاق العام ٣٧٥
ثالثاً: أن يكون وسطياً في الإنفاق العام..... ٣٨٠
رابعاً: أن يعتبر الأولوية في الإنفاق العام ٣٨٣
المبحث الثاني: تصرُّفُ الأفراد في الأموال العامة..... ٣٨٥
المطلب الأول: الحقوق المشروعة للأفراد في الأموال العامة..... ٣٨٦
أولاً: طبيعة حقوق الأفراد في المال العام: ٣٨٦
ثانياً: استعمال الأموال العامة ٣٨٧

Scanned by CamScanner

أولاً: المراد بولي الأمر الجائر ٣٨٨
ثانياً: تصرُّف الأفراد في المال العام عند جور ولي الأمر ٣٩١
المطلب الثاني: التحلل من الأموال المكتسبة من جرائم الأموال العامة ٣٩٤
المبحث الثالث: منهج حماية الأموال العامة..... ٣٩٨
المطلب الأول: حماية المال العام في صدر الإسلام..... ٣٩٩
المطلب الثاني: المنهج الإسلامي لحماية المال العام ٤٠٥
أولاً: دور القيم والأخلاق الإسلامية في حماية المال العام ٤٠٥
ثانياً: دور التفقُّه في شرع الله تعالى في حماية المال العام ٤١٠
ثالثاً: دور أجهزة الدولة الإسلامية في حماية المال العام..... ٤١١
المطلب الثالث: الحماية القانونية للمال العام ٤١٧
أولاً: الحماية الدستورية للأموال العامة..... ٤١٧
ثانياً: الحماية المدنية للأموال العامة ٤١٨
ثالثاً: الحماية الجنائية أو الجزائية للأموال العامة..... ٤٢٥
الخاتمة .....

٤٢٧

فهرس المصادر والمراجع..... ٤٣٩

Scanned by CamScanner